

تحرك عاجل

طالب سجين يتعرض للضرب لأنه نقل أمتعته

تعرض الطالب المصري محمود حسين، وهو من سجناء الرأي، للضرب على أيدي حراس السجن يوم 14 يوليو/تموز. وكان قد تعرض للتعذيب خلال احتجازه مدة تجاوزت 500 يوم رهن الحبس الاحتياطي على ذمة المحاكمة لارتدائه قميصاً عليه شعار "وطن بلا تعذيب".

وقد تعرض محمود محمد أحمد حسين، وهو من سجناء الرأي ويبلغ من العمر 19 عاماً، للضرب يوم 14 يوليو/تموز على أيدي اثنين من حراس السجن منعاه من أخذ أمتعته معه إلى سجن جديد، حسبما أفاد شقيقه طارق تيتو. وكان قد أبلغ بأنه سيُنقل إلى سجن جديد، لكنه ما زال محتجزاً في سجن الاستئناف في القاهرة. وقد أبلغ محمود حسين بأنه على وشك أن يُنقل من سجنه إلى موقع آخر فبدأ يجمع أمتعته، مثل ملابسه وأغطية فراشه. غير أن حراس السجن منعه من القيام بذلك، وصدفوه على وجهه عندما أصر على أخذ أمتعته، ولكموه في بطنه. وأفادت أسرته بأن هذه هي المرة الثانية التي يتعرض فيها محمود حسين للضرب وهو رهن الاحتجاز. وأبلغ النائب العام بالحادث الأول في شكوى قُدمت يوم 26 يوليو/تموز 2014. وتعرض الطالب للضرب، والتعذيب، والاحتجاز رهن الحبس الاحتياطي على ذمة المحاكمة مدة تجاوزت 500 يوم لارتدائه قميصاً عليه شعار "حملة بلد بلا تعذيب" وكوفية عليها شعار "ثورة 25 يناير". وجُدَّ أمر حبسه يوم 11 يوليو/تموز لمدة 45 يوماً أخرى. وسيحين موعد الجلسة التالية في المحكمة في شهر أغسطس/آب وسيقرر القاضي خلالها إما تجديد أمر حبسه، وإما الإفراج عنه. يُرَجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج على الفور ودون قيد أو شرط عن محمود حسين وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، حيث أنه من سجناء الرأي ولم يُحتَجَز إلا لأنه مارس سلمياً حقه في حرية التعبير والتجمع؛ ودعوتها إلى حماية محمود حسين من التعرض للضرب وسوء المعاملة في الحجز؛ وحثها على إجراء تحقيق محايد ومستقل على وجه السرعة في مزاعم تعرضه للتعذيب وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة.

يُرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 27 أغسطس/آب 2015 إلى:

النائب العام المساعد

علي عمران

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي

1 شارع 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 577 4716

(خلال ساعات العمل الرسمية فقط، توقيت جرينتش+2)

طريقة المخاطبة: سيادة المستشار

الرئيس

عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 391 1441

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg ؛ Moh_moussa@op.gov.eg
طريقة المخاطبة: فخامتكم

وإرسال نسخ إلى:

نائة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية

ماهي حسن عبد اللطيف

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 574 9713

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: Contact.US@mfa.gov.eg

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجَى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. هذا أول تحديث للتحرك العاجل UA 286/14. للمزيد من المعلومات يُرجَى الرجوع إلى:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/062/2014/en/>

تحرك عاجل

طالب سجين يتعرض للضرب لأنه نقل أمتعته

معلومات إضافية

شارك محمود حسين في مظاهرة مناهضة لجماعة الإخوان المسلمين والحكم العسكري عند نقابة الصحفيين في وسط القاهرة، يوم 25 يناير/كانون الثاني 2014، في الذكرى الثالثة للانتفاضة في مصر. وبدأت قوات الأمن فض الاحتجاج باستخدام الغاز المسيل للدموع بعد مدة لا تتجاوز خمس دقائق. وغادر محمود حسين موقع المظاهرة وركب حافلة للعودة إلى منزله في منطقة المرج شمال شرقي القاهرة. وأوقفت قوات الأمن الحافلة عند حاجز تفتيش في المرج، قرب الظهر، وألقت القبض على محمود حسين لارتدائه قميصاً عليه شعار "وطن بلا تعذيب" ووضعه كوفية عليها شعار "ثورة 25 يناير".

وفهمت منظمة العفو الدولية أن محمود حسين سأل محتجزه عند القبض عليه عن سبب اعتقاله لكن خمسة من أفراد الشرطة الذين يرتدون الملابس المدنية اعتدوا عليه عندئذ بالضرب، وجروه من قدميه إلى نقطة شرطة قريبة. واستمروا يضربون محمود حسين لمدة 30 دقيقة، ثم أخذوه إلى قسم شرطة المرج، حيث ظلوا يضربونه بقبضاتهم وبالعصي قرابة ساعة. ويُعرف هذا في أقسام الشرطة والسجون في مصر "بحفلة الاستقبال". ووجهت إلى محمود حسين في قسم الشرطة التهم الملفقة: حيازة قنابل حارقة (كوكيتيل مولوتوف) وقنابل يدوية، والانتماء إلى تنظيم محظور، والتظاهر دون تصريح، والحصول على أموال للتظاهر. وأودع محمود حسين في وقت لاحق مع 50 شخصاً في زنزانة في قسم الشرطة مصممة لاستيعاب 16 محتجزاً. وأخذ زملاؤه في الزنزانة يضربونه ويهددونه على مدى قرابة ثلاث ساعات تنفيذاً لتعليمات ضباط الشرطة، حسبما زعم، إلى أن اقتيد إلى ضباط الأمن الوطني في القسم للتحقيق معه.

وأبلغه أحد ضباط الأمن الوطني بأنه سيملي عليه "اعترافاً" ويصوره بالفيديو. ورفض محمود حسين وقال إنه لن يعترف بجرائم لم يرتكبها. وتعرض للضرب عندئذ والصعق بالتيار الكهربائي في ظهره، ويديه، وخصيته لمدة أربع ساعات. وبعد ذلك قال محمود حسين لضابط الأمن الوطني إنه "سيعترف" بكل ما يطلبونه منه، حتى يكفوا عن تعذيبه. وصور ضابط الأمن الوطني محمود حسين بالفيديو وهو "يعترف" بحيازة متفجرات، وتلقي أموال للتظاهر، والمشاركة في مظاهرة دون تصريح.

وفي 26 يناير/كانون الثاني، نُقل محمود حسين للتحقيق معه في نيابة أمن الدولة، وهي الجهة المعنية بالتحقيق في الجرائم التي تمس الأمن الوطني، في منطقة القاهرة الجديدة. وأنكر كل التهم المنسوبة إليه وقال إنه تعرض للتعذيب لحمله على "الاعتراف"، لكن وكيل النيابة لم يحله إلى الفحص الطبي الشرعي أو يأمر بأي تحقيق في زعمه التعرض للتعذيب. وقضى محمود حسين ستة أيام في قسم شرطة المرج، ثم نُقل في وقت لاحق إلى سجن أبو زعبل، حيث تعرض للضرب عند وصوله. وفي مايو/أيار 2014 نُقل إلى سجن الاستئناف في القاهرة، حيث تعرض للضرب من جديد عند وصوله. وقدمت أسرة محمود حسين شكاوى إلى مكتب النائب العام بخصوص تعرضه للتعذيب والضرب لكن لم يرد ما يفيد بإجراء أي تحقيقات حقيقية.

وقد أُلقي القبض على ما لا يقل عن 1000 شخص يوم 24 يناير/كانون الثاني 2014 بتهمة التظاهر دون تصريح، واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لفض احتجاجات في شتى أنحاء البلاد. وقُتل ما لا يقل عن 60 محتجاً. ويمنح قانون لتنظيم التظاهر وقعه الرئيس السابق عدلي منصور يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة فيما يخص التظاهر. فهو يتطلب من منظمي أي احتجاج تقديم خطط كاملة لأي تجمع يضم عشرة أفراد أو أكثر إلى وزارة الداخلية قبل موعد الاحتجاج بثلاثة أيام على الأقل. ويكون من يُدان بمخالفة القانون عرضةً للسجن مدة لا تتجاوز خمسة أعوام والتغريم 100000 جنيه مصري (12700 دولار أمريكي).

الاسم: محمود محمد أحمد حسين
الجنس: ذكر

معلومات إضافية

تحرك عاجل: UA: 286/14 رقم الوثيقة: MDE 12/2109/2015 بتاريخ: 16 يوليو/تموز 2015